

# السياسة الشرعية

## الدرس الأول

### أسئلة الطلبة والطالبات

هل إذا أسدى لنا الموظف معروفًا أو نصيحةً، أو تسهيلًا، يجوز أن نعطيه الهدية بعد ذلك، وهل يجوز له قبولها؟ أم تعتبر رشوة؟

لا يجوز على كل حال، مهما كان، مادام أنه أُعطي من أجل وظيفته، أو لأنه قدّم خدمةً تتعلق بعمله أو وظيفته، فلا يجوز أن يأخذ عليها مقابلًا، ولا أن يُعطي، النبي -صلى الله عليه وسلم- لعن الراشي والمرتشي والواسطة أيضًا، المعطي والآخذ، فلا يجوز، إلا ذكر العلماء إذا كان صديقًا، وفيه بينك وبينه معاملةٌ قبل هذا، وجرى بينكم تبادل هدايا، قالوا هذا لا إشكال فيه، لأنه لم يكن بسبب العمل أو بسبب الوظيفة، أو بسبب ما قدم لك من خدمة

من أخذ الولاية بالتغلب والقهر ألا يكون ذلك من السياسة الظالمة والتي تحرمها الشريعة

لا، لاشك أن المراد بالتغلب حينما يكون المنطقة مضطربة، الإقليم أو الدولة مضطربة، أو حتى تنازع مبتغي الحكم والسلطان تنازعوا، ثم تغلب أحدهم، واستقر له الحكم، هذا المقصود، ليس من السياسة الظالمة، لابد أن يخضع الناس للإمام، لأنه لو لم يكن كذلك لبقى الناس في اضطرابٍ، وبقي الناس في فتنٍ، أن يكون أتى إلى الحكم بهذا الطريق، لأنه فعلاً حصل صراعٌ، وحصل نزاعٌ، ثم استتب له الأمر، بمعنى أنه تولى، واستقرت الأمور بسبب قوته أو غلبته، ومع ما حوله من أنصارٍ أو جنودٍ أو أعوان، فاستتب له، إذن يكون هو الحاكم، ولا تستقيم أمور الناس إلا بهذا، ما تستقيم أمور الناس بهذا إذا حصل -نسأل الله السلامة- اضطرابٌ في البلاد، ثم تولى من تولى، فلا تستقيم إلا بمثل هذا، وليس هذا من السياسة الظالمة

ماذا يقصد بالاستقرار والاستتباب؟

بمعنى أن يستقر له الأمر، وله الحكم، ولا ينازعه أحدٌ لقوته، ولأنه فعلاً استطاع أن يُسكت المنازعين، أو يُسكت الخصوم، هذا هو استتباب الأمر، وأيضًا حفظ البلد، وحفظ أمنها، وحفظ على الناس أنفسهم وأموالهم

كنتم يا شيخنا قد جعلتم الديمقراطية من الوسائل التي يمكن استعمالها، وساويت بيننا وبين الشورى، بشرط ألا تخالف الشريعة، فلنأخذ أن يقول: كيف يكون ذلك، وأن الفرق بينها واضحٌ؟ ابتداءً من حيث الوضع، فالديمقراطية كما تعلمون كلمة يونانية، ومعناها الحكم للشعب، وهي مُلزِمةٌ، فحين أن الشورى هي تبادلٌ للآراء، ولا يلزم فيها، هذا بادئ الرأي، وأن في الشورى يكون فيها النخبة، وأهل الحل والعقد، على عكس الديمقراطية التي تقوم على الدهماء والغوغائية، وقد يستطرد آخر فيقول أنه يحل استعمالها بقدر ما يحل أكل الميتة، بحكم أن الإمامة واجبةٌ لوجود، وقد تعدّرت سبيلها، إلا من هذا الطريق، فجاز سلوكها بقدر الحاجة، مع تبويب النية بالبحث والرجوع إلى السبيل الشرعي لإيجادها، وهذا الرأي ينصره شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في فتاويه، كتاب التمهيد، فصل التفريق بين الحسنات والسيئات. ومنه نخلص ونقول: أن الديمقراطية ليست سبيلًا شرعيًا للإمامة، وإن استعملت فإنما تستعمل بقدر الحاجة، نرجو التصويب في هذا التنظير

قوله: أني ساويت بينها وبين الشورى، لا، أنا قلت: إن الديمقراطية لنا فيها نظران، الديمقراطية من حيث أنها الحكم الديمقراطي، والديمقراطية من حيث الوسائل، بعض وسائل الديمقراطية، مثل التصويت، أما مثلت، قلت: التصويت، الانتخاب، هذه الأمر فيها واسعٌ، كوسائل، أن نصوت، وهذا موجودٌ في مجالس الجامعات، في مجالس الشركات، في بعض مجالس الإدارات، التصويت مثلاً، أو حتى انتخاب المجالس المحلية، ومجالس المراكز إلى آخره، وإن كان الانتخاب طبعاً، كان في عهد الخلفاء كان فيه انتخابٌ، أبو بكر كما تعرف جاء بطريق الولاية، لكن عمر جعل شورى في ستة إلى آخره، فالوسائل بهذا الباب مفتوحةٌ، أما الحكم لا، لا يمكن أن يكون الحكم كما ذكرتم أنه حكم الشعب، هذا لا يمكن أن يقول به مسلمٌ، المسلمون مؤمنون إيماناً قاطعاً جازماً، ومن القواطع في الدين أن الحكم لله -عز وجل- ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا﴾ [المائدة: 50]، ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [المائدة: 44، 45، 47] هذه من المسلمات، ولا أظن إنساناً حينما يقول الديمقراطية يريد الحكم أن تكون وسيلةً للحكم بين الناس، بمعنى أن تأتي الأحكام الحلال والحرام عن طريق الديمقراطية هذا لا يقول به مسلمٌ، جزاك الله خيراً.

المتن: فأما التمثيل في القتل فلا يجوز إلا على وجه القصاص، وقد قال عمران بن حصين -رضي الله تعالى عنهما: ما خطبنا رسول الله -صلى الله عليه وسلم- خطبةً إلا أمرنا بالصدقة، ونهانا عن المثلة، حتى الكفار إذا قتلناهم فإننا لا نمثل بهم بعد القتل، ولا نجدع آذانهم وأنوفهم، ولا نبقر بطونهم، إلا أن يكونوا فعلوا ذلك بنا، فنفعل بهم مثل ما فعلوا، والترك أفضل.

قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ﴾ [النحل: 126]، قيل أنه نزلت لما مثل المشركون بحمزة وغيره من شهداء أحد -رضي الله عنهم-، فقال النبي -صلى الله عليه وسلم: «لئن أظفرتني الله بهم، لأمثلن بضعفي ما مثلوا بنا»، فأنزل الله هذه الآية، وإن كانت قد نزلت قبل ذلك بمكة، مثل قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ [الإسراء: 85]، وقوله تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلْفًا مِّنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ [هود: 114]، وغير ذلك من الآيات التي نزلت بمكة، ثم جرى بالمدينة سبب يقتضي الخطاب، فأنزلت مرة ثانية، فقال النبي -صلى الله عليه وسلم: «بل نصبر».

وفي صحيح مسلم عن بريدة بن الحصيب، -رضي الله عنه- قال: كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إذا بعث أميراً على سرية أو جيش، أو في حاجة نفسه أوصاهم بتقوى الله -عز وجل- وبمن معه من المسلمين خيراً ثم يقول: «اغزوا بسم الله، وفي سبيل الله، قاتلوا من كفر بالله، لا تغلوا، ولا تغدروا، ولا تمثلوا، ولا تقتلوا وليداً»

فالقتل فيما يستحق القتل سواء كانوا محاربين أو في كانوا في قصاص أو كانوا في حدود إلى آخره أن قتلها ضرب الرقبة بالسيف، لأن ذلك أوحى، وإن كان الأمر في هذا فعلاً بقدر ما كان يكون به إحسان القتلة، وإحسان الذبحة، فهو المطلوب

كتب الله الإحسان على كل شيء حتى في القتل

وإن كانت هذه الآية مكية، هذه الآية وأمثالها، مثل ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ﴾، ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ﴾ إلى آخره، فإنها نزلت بمكة، ثم جرى بالمدينة سبب يقتضي الخطاب، فأنزلت مرة ثانية، هذا لفتة من الشيخ؛ لأنه أحياناً قد يتعدد النزول، أو سبب النزول.

الدليل الأول أن الله يقول: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ﴾ [النحل: 126]، بمعنى أن تتركوا المائلة.

يعني على وجه المائلة، إذا فعلوا فعلن بل قال: إن الترك أفضل

إلا على وجه القصاص

التمثيل في القتل لا يجوز حتى على الكفار

الأصل هو النهي عن التمثيل، إلا إذا مثلوا، من باب المائلة، وهذا يرجع فعلاً للتقدير، وإن كان الأصل أن العفو أحسن، إلا إذا كان المائلة والتمثيل بهم أكثر إذلاً لهم، وأكثر قوة للمسلمين، وإغاظة للمشركين، فحينئذ نعم نمثل مثل ما مثلوا من باب إعلاء العزة، وإعلاء الدين وأهله

الدليل الثاني حديث ابن حصين «اغزوا بسم الله، وفي سبيل الله، قاتلوا من كفر بالله، لا تغلوا، ولا تغدروا، ولا تمثلوا، ولا تقتلوا وليداً»

في نسخةٍ أخرى فيه إضافةٌ "وقد يتنازع الأئمة في بعض أنواع القتل، كالتهريق بالنار عند شدة الذنوب، فيجوزُه بعضهم؛ لأن أبا بكر الصديق -رضي الله عنه- أمر بتهريق أناسٍ من المرتدين، وكذلك عليُّ بن أبي طالب -رضي الله عنه- حرَّق المغالية، الذين ادعوا إلهيته، ومنعه آخرون، لما روي عن النبي -صلى الله عليه وسلم- من النهي عن تهريق من كان أمر بتهريقٍ.

المتن: ولو شهروا السلاح في البنيان، لا في الصحراء، لأخذ المال فقد قيل إنهم ليسوا محاربين، بل هم بمنزلة المختلس والمنتهب؛ لأن المطلوب يدركه الغوث إذا استغاث بالناس، وقال أكثرهم: إن حكمهم في البنيان والصحراء واحدٌ، وهذا قول مالك، في المشهور عنه، والشافعي وأكثر أصحاب أحمد، وبعض أصحاب أبي حنيفة -رحمهم الله-، بل هم في البنيان أحق بالعقوبة منهم في الصحراء؛ لأن البنيان محل الأمن والطمأنينة؛ ولأنه محل تناصر الناس وتعاونهم، فإقدامهم عليه يقتضي شدة المحاربة والمغالبة؛ ولأنهم يسلبون الرجل في داره جميع ماله، والمسافر لا يكون معه -غالبًا- إلا بعض ماله، وهذا هو الصواب لاسيما هؤلاء المتحزبون، الذين تسميهم العامة في الشام ومصر المنسر، وكانوا يسمون ببغداد العيارين.

ولو حاربوا بالعصي والحجارة المقذوفة بالأيدي أو المقاليع ونحوها، فهم محاربون أيضًا وقد حُكي عن بعض الفقهاء: لا محاربة إلا بالمحدد، وحكى بعضهم الإجماع على أن المحاربة تكون بالمحدد والمثقل، وسواء كان فيه خلافٌ أو لم يكن، فالصواب الذي عليه جماهير المسلمين: أن من قاتل على أخذ المال بأي نوع كان من أنواع القتال، فهو محاربٌ قاطعٌ، كما أن من قاتل المسلمين من الكفار بأي نوع كان من أنواع القتال، فهو حربيٌّ، ومن قاتل الكفار من المسلمين بسيفٍ أو رمحٍ أو سهمٍ أو حجارةٍ أو عصي فهو مجاهدٌ في سبيل الله

الأصل في المحاربين وقطاع الطريق أن يكونوا خرج المدن لكنهم لو شهروا السلاح في البنيان فهل يأخذوا حكم قطاع الطريق؟ بحيث تُقَطَّع أيديهم وأرجلهم من خلاف كما في الآية، أو أنهم يعتبرون معتدين مثل السارق والمختلس والمنتهب

لأن البنيان هي محل الأمن والطمأنينة، فيدل على اقتحامهم المدن على قوتهم وشدتهم وعتوهم في الفساد

لأنه محل تناصر الناس وتعاونهم، فإقدامهم عليه، يعني هؤلاء المحاربين أو هؤلاء السراق، أو هؤلاء المعتدون على الأموال، إقدامهم عليه يقتضي شدة المحاربة والمغالبة، وفي نسخة: المعاقبة

لأنهم يسلبون الرجل في داره جميع ماله، أما المسافر فإن معه بعض ماله، وقد يكون القليل من ماله

ذكر الخلاف في ذلك، والصواب أنهم يعاملون معاملة قطاع الطريق الذين في البرية وتعليقاته جميلة جدًا قال: هم في البنيان أحق بالعقوبة منهم في الصحراء

هم المنسر عند العامة في الشام ومصر كلمة يبدو أنها كانت سائدة وحتى في اللغة،  
أنها تطلق على جماعة من الجيش، اختلف عددهم كم

هم كذلك العيارون في بغداد وهم كثيرو الحركة والتطواف في البرية وفي المدن، والعيار  
استعمل في المدح وفي الذم، فالعيار أحياناً بمعنى الهازل، وأحياناً بمعنى المتندر  
والمضحك، يتغير عليّ، أو رجل عيار، أقبل فلان عياراً بمعنى مضحك، هو يعتمد أن  
يأتي بمضحكات، قد يكون من قصص، أو من أمثال، وقد يأتون بغرائب إلى آخره،  
فالعيار يبدو أنه ينتقل هذا المصطلح بين الأعراف القبائل والشعوب والمناطق ولكنه  
استقر على الذم، خاصة في أيام بغداد، في أيام الشيخ وقبله وبعده، العيارون جماعة  
من السراق، العيارون صار يطلق على جماعة من السراق، كانوا ينتهزون أن فرصة  
انشغال الدولة فيهاجمون الدكاكين، ويهاجمون البيوت والمنازل لأخذ الأموال، وغير  
ذلك من أنواع الفساد، فاشتهارهم كان في العهد العباسي وأيضاً ذكرهم العلماء، ذكرهم  
ابن جرير، وابن كثير، وابن الأثير، والمقريزي، ذكر العيارين.

المتحزبون يعني  
المتجمعون على  
هيئة عصابات

المتحزبون

ليست الحراية ومن يوصف بالمحاربين أو بقطاع الطرق أن لا بد أن يكون معهم أسلحة فتاكة، أو محدّد الذي يقتل  
بحده، يعني سكاكين وخناجر، أو مثقل الذي يقتل بثقله يعني حجارة كبيرة، والمنجنيق ونحو ذلك بل حتى ولو  
بعضي، ولو بمقاليع، والمقاليع عادة يكون فيها حجارة صغيرة، فكل هذا في الصحيح أنهم يسمون محارباً.

إن من قاتل على أخذ مال، بأي نوع كان من أنواع القتال فهو محارب

من هو  
المحارب

من قاتل المسلمين من الكفار بأي نوع كان من أنواع القتل، فهو حربي، ومن قاتل الكفار من المسلمين بسيف أو  
رمح أو سهم أو حجارة أو عصي فهو مجاهد في سبيل الله

المتن: إذا كان يقتل النفوس سراً لأخذ المال، كالذي يجلس في خان يكرهه لأبناء السبيل، فإذا انفرد بقوم منهم قتلهم وأخذ  
أموالهم، أو يدعو إلى منزله من يستأجره لخياطة أو طب أو نحو ذلك، فيقتله ويأخذ ماله، وهذا القتل يسمى القتل غيلةً،  
ويسميه بعض العامة المعرجين، فإذا كان لأخذ المال فهل هم كالمحاربين أو يجري عليه حكم القود؟ ففيه قولان للفقهاء:  
أحدهما: أنهم كالمحاربين؛ لأن القتل بالحيلة كالقتل مكابرةً، كلاهما لا يمكن الاحتراز منه، بل قد يكون ضرر هذا أشد؛  
لأنه لا يُدري به.

والثاني: أن المحارب هو المجاهر بالقتال، وأن هذا المغتال يكون أمره إلى ولي الدم، والأول أشبه بأصول الشريعة، بل قد  
يكون ضرر هذا أشد؛ لأنه لا يُدري به.

واختلف الفقهاء أيضاً فيمن يقتل السلطان، كقتلة عثمان، وقاتل عليٍّ -رضي الله عنهما- هل هم كالمحاربين فيقتلون حداً؟ أو يكون أمرهم إلى أولياء الدم؟ على قولين في مذهب أحمد وغيره؛ لأن في قتله فساداً عاماً

ويسميهـم بعض العامة المعرجين، المعرج بمعنى أنه الناس تعرج إليه بمعنى تدخل عنده، لأن الإنسان عادةً يقولون عرج على فلان، إذا خرج من الطريق وذهب إليه، فأنت تقول إن شاء الله وأنا قادمٌ أعرج عليك، بمعنى أترك طريقـي وأمـيل لأسلم عليك، أو لأسكن عندك يوماً، يومين، فهو يعني بمعنى أنه لم يكن هو المقصود المباشر، وإنما في الطريق

كالذي يجلس في خان، هو أشبه بالفندق وغالبًا يكون في الطرقات، يُكرِه لابن السبيل فإذا انفرد بقوم منهم قتلهم، وأخذ أموالهم، أو يدعوا إلى منزله من يستأجره لخياطةٍ أو طبٍّ أو نحو ذلك، فيقتله

وهذا القتل يسمى القتل غيلةً لأنه اغتاله اغتيالاً خفيةً، بنوع من المكر والحيلة والتعمية على الناس.

القول الأول وهو قول الشيخ أن يكونوا كالمحاربين؛ لأنهم أشد، لأنه قتل بالحيلة، وفي نسخة: قتل بالغيلة.

القول الثاني: أن المحارب هو المجاهر بالقتال، وأن هذا المغتال يكون أمره إلى ولي الدم

حكمه

من يقتل النفوس  
سرّاً لأخذ المال

والذي يظهر أنه يُنظر في المصلحة، وإن كان عليٌّ أيضاً قال: إن عشتُ فأنا أبصر، ولكن تُرك الأمر للحسن -رضي الله عنه-، لكن على كل حال، لا شك أنه كما قال: لأن في قتله فساداً عاماً، فهذا يرجع إلى ولي الأمر، والله أعلم

كقتلة عثمان، وقاتل علي رضي الله عنهما هل هم كالمحاربين فيقتلون حداً؟ أو يكون أمرهم إلى أولياء الدم؟ على قولين في مذهب أحمد وغيره.

الذين يقتلون  
السلطان